دور المنظمات الدولية والإقليمية في صناعة السلام

دراسة نقدية

تحرير: شريف عبد الحميد
إعداد: على محمد - محمد مختار

www.maatpeace.org

مقدمة

ما برحت الأدوار المسندة إلى المنظمات الدولية والإقليمية تتفاقم بلا توقف، في ظل ارتفاع بؤر الصراع في مناطق مختلفة من العالم لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال ووسط إفريقيا، ومنذ نشأتها اضطلعت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى بأدوار مختلفة لتحقيق الوساطة وحفظ السلام والتدخلات الأخرى الرامية إلى بناء السلام في مراحل النزاع وما بعد النزاع. وتبلورت هذه الأدوار في أحيان كثيرة في شكل اتفاقيات سلام وتفاهمات لخفض التوترات وبناء الثقة بين الفرقاء. لكن في أحيان كثيرة أخري، لم تلق هذه الأدوار آذان صاغية تستجب لمساعي السلام التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية.

فعلي الرغم من الجهود التي بذلت على مدار عقود سابقة مضت لإرساء سلام شامل ومستدام تبقي التحديات التي تواجه هذه المنظمات أكبر من قدرتها على انفاذ كافة القرارات الصادرة عنها فما فتئ هناك بعض القضايا التي تمثل خطوط حمراء أعلنت هذه المنظمات ونعني بالتحديد في هذه السياق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية استسلامها في التدخل لحلها، وفي المقدمة القضية الفلسطينية وحديثا الأزمة اليمنية التي دخلت عامها السابع منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء ولا حلول تلوح في الآفق لنهايتها.

تفرض هذه المقدمات علي المنظمات الدولية والإقليمية الحاجة لتطوير آليات عمل هذه المنظمات بشكل مُلح للغاية، ولم يعد البحث عن حلول مبتكرة تواكب التغيرات المتسارعة في النظام الدولي من باب الرفاهية بل بات اتباع نهج شامل لتحقيق السلام والحفاظ عليه ومعالجة أسبابه الجذرية من الضروريات التي تفرضها المستجدات الآنية علي الصعيدين الدولي والوطني، ولم يعد تحقيق السلام مرتبط بمنع الحروب فحسب لكنه يشتمل علي القضاء علي الفقر وتحقيق اهداف التنمية المستدامة نظرًا للعلاقة الوثيقة بين السلام وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، فكلاهما يترتب علي الآخر، بالإضافة إلي تحقيق التوزيع العادل للثروة، وتعزيز الحوار الشامل بين الأطراف المختلفة وبناء مؤسسات ومجتمعات محلية قوية وخاضعة للمساءلة.

لذلك تعني مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** بالأدوار الموكلة للمنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق السلام وأوجه القصور التي تحول دون

اسهام هذه المنظمات في تحقيق سلام شامل ومستدام في مناطق محددة من العالم. وعليه تصدر مؤسسة ماعت هذا التقرير على هامش اليوم العالمي للسلام الموافق 21 سبتمبر من كل عام ليتناول، المركز القانوني للمنظمات الدولية التي تنطلق منها لأداء مهامها، مع آخذ الأمم المتحدة نموذجًا، ومن ثم يتناول القسم الثاني من التقرير تمويل أنشطة السلام، والآليات التي تقوم بمهام دعم هذه الأنشطة، أما القسم الثالث فيتناول بنظرة نقدية الأدوات التفاوضية التي تحظي بها المنظمات الدولية والإقليمية للوصول إلي سلام بين الأطراف المتنازعة، كما إن القسم الرابع فيركز علي نموذجين حيين للمنظمات الإقليمية ودورهما في تحقيق السلام وهما الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وجامعة الدول العربية، في حين إن القسم الخامس من هذا التقرير يلقي الضوء بنظرة فاحصة أيضا علي التدابير الصحية ودورها في استدامة السلام خاصة في ظل استمرار وباء فيروس كورنا المستجد أما القسم الأخير من هذا التقرير فيتناول التحديات التي تواجه المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق سلام مستدام.

المنهجية المستخدمة في الدراسة

استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات العامة القابلة للقياس والتي يمكن ملاحظتها للاستدلال على مدى نجاح المؤسسات الدولية والإقليمية في عمليات تحقيق وتعزيز السلام بناء على نهج شامل للمعالجة يتضمن تحقيق مؤشر واحد أو أكثر من مؤشر في أداء المنظمة وهذا بهدف منع عمليات العنف المباشر أو تقويض أي سبب يخلق حالة عدم الاستقرار، ولهذا يتم تقسيم المؤشرات بناء على ما يلي: -

- **المؤشر الأول** خاص بمدى نجاح المنظمة في دعم وتحقيق عمليات الوساطة والتفاوض والحوار والمساعي الحميدة فيما بين الأطراف المتنازعة، إذ تعمل هذه العمليات كأدوات مفيدة لتوليد أفكار جديدة لحل النزاعات المعقدة أو يمكن أن توفر مرونة وتكامل لاستكمال مفاوضات السلام الرسمية لحل النزاعات بما في ذلك من وقف إطلاق النيران بين الأطراف ناهيك عن مساعدة الأطراف والمجتمعات المتصارعة على إعادة التواصل والثقة، بما يعزز من بيئة تحقيق السلام على المدى البعيد.
- **المؤشر الثاني** فهو متعلق بقدرات تمويل عمليات صنع وتعزيز السلام بما يحفز من تحسين قدرة الأطراف التقنية والاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على مكتسبات السلام إضافة إلى المشاركة في المفاوضات.

- **المؤشر الثالث** يشير إلي مدى نجاح المؤسسات الدولية في استغلال الظروف الإنسانية والصحية السيئة في إقناع أطراف النزاع للوصول إلى تسوية سياسية ترضي جميع الأطراف، وتنهي حالات الصراع وتحقق الاستدامة.

المركز القانوني للمنظمات الدولية: الأمم المتحدة نموذجًا

تحظي المنظمات الدولية بمجموعة من المزايا والحصانات التي تهدف إلى احترام شخصيتها القانونية وضمان استقلالها في مواجهة الدول الأعضاء بما في ذلك دولة المقر، وتحظي المنظمات الدولية بالشخصية القانونية وهو ما يجعلها بمثابة شخص من أشخاص القانون الدولي، وتتحدد هذه الامتيازات في المواثيق الدولية المنشأة لها، فالمادة 104 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن "تتمتع المنظمة في إقليم كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي تلزمها لممارسة وظائفها وتحقيق مقاصدها"[1].

كما تنص المادة 105 على أن "تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها. وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء الأمم المتحدة وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة. كما للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين 1 و2 من هذه المادة[2]، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض[3]. كما تنص اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة التي اعتمدتها الجمعية العامة في 13 فبراير 1963 في المادة 3 (البند التاسع) على أن "تتمتع الأمم المتحدة في إقليم كل عضو من أعضائها بخصوص اتصالاتها الرسمية بمعاملة لا تقل في الرعاية عن معاملة حكومة هذا العضو لحكومة أي عضو اخر بما في ذلك بعثتها الدبلوماسية"[4]. يدخل في هذا الإطار أيضا اتفاقيات المقر التي تعقدها المنظمة الدولية مع دولة المقر علي سبيل المثال الاتفاقية بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حول مقر الأمم المتحدة بنيويورك التي اعتمدت في 26 يونيو 1947.

ووفقا للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة " يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفقا للميثاق"، ويأخذ مجلس الأمن المبادرة لإرساء السلام وفقا للصلاحيات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وله دعوة أطراف النزاع إلى تسوية

---

[1] ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)، الأمم المتحدة، المادة 104، على الرابط التالي:https://bit.ly/3EAqsce

[2] تنص الفقرة الأولي من هذه المادة على أن تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها. أما المقصود بالفقرة الثانية تمتع المندوبون عن أعضاء "الأمم المتحدة" وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة.

[3] نفس المرجع السابق، المادة 105

[4] اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، المادة 3 البند التاسع، ص 4، على الرابط التالي:https://bit.ly/3hOloHb

النزاع بالوسائل السلمية. وفي أحيان أخري، يمكن لمجلس الأمن أن يلجأ إلى فرض جزاءات أو حتى السماح باستخدام القوة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لكن علي الرغم من هذه الصلاحيات والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة وهيئاتها إلا أنها في الغالب ما تفشل في تحقيق السلام في قضايا بعينها مطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن منذ عقود مضت، فالصراع في فلسطين لا يزال يراوح مكانه منذ أكثر من سبع عقود وقد كان منح حق النقض "الفيتو" للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين سببا رئيسا في عرقلة أي جهود لتسوية الصراعات في عديد من المناطق. فطيف واسع من مشاريع القرارات لا تصل لمستوي النقاش في اغلب الأحيان بسبب التلويح باستخدام حق النقض الفيتو كل دولة لحماية حليفها حتى لو كان استخدام هذا الحق سينجم عنه تأجيج الصراع، وهو ما يجعل من إصلاح هذا النظام ضروري لا رفاهية تتطلب جهوًدا غير تقليدية ومبتكرة للعلو على التحالفات السياسية التي تتحكم في عمل هذه الهيئات[5].

تمويل الأنشطة الداعمة للسلام

رغم الجهود المبذولة من كافة المنظمات الدولية والإقليمية لدعم أنشطة السلام والحفاظ عليه، ومنع تفاقم الصراعات والحروب والوصول لسلام شامل ومستدام، إلا أن عمليات التمويل لا تزال ضئيلة للغاية وتعتريها ثغرات هيكلية إذا تمت مقارنتها بالمستوي المرجو من هذه العمليات على نحو يساهم في خفض حالات التوتر في مناطق النزاعات وصولا إلي تحقيق السلام، وفي هذه القسم سنوضح أهم الآليات التي تمول أنشطة دعم السلام في أنحاء مختلفة من العالم والتابعة لمنظمات دولية وإقليمية.

1. صندوق بناء السلام:

يعد صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بمثابة الوسيلة المالية الأولي لدعم مبادرات السلام في المناطق المختلفة من العالم أثناء وبعد النزاعات، وقد تأسس هذا الصندوق في عام 2006 بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/180 لعام 2005[6]، وقرار مجلس الأمن رقم 1645 لعام 2005[7]، ويعد مكتب دعم بناء السلام بمثابة المسؤول الأول عن الإدارة العامة للصندوق. ففي عام 2020، أطلق صندوق بناء السلام خطة استراتيجية جديدة تغطي الفترة من 2020-2024. تحدد هذه الخطة هدفًا محوريًا يتمثل في استثمار 1.5 مليار دولار في

[5] لماذا فشلت الأمم المتحدة في حل الأزمات العالمية ؟، بي بي سي عربية، 30 يونيو 2014، على الرابط التالي: https://bbc.in/3kiFJ9f

[6] Resolution adopted by the General Assembly on 20 December 2005 [without reference to a Main Committee (A/60/L.40)] 60/180. The Peacebuilding Commission, https://undocs.org/en/A/RES/60/180

[7] S/RES/1645(2005), https://undocs.org/en/S/RES/1645(2005)

جهود بناء السلام خلال الفترة الزمنية المحددة للاستراتيجية الجديدة، علي أن تشمل هذه العمليات ما يربو علي أربعين دولة، وهو تقدم ملحوظ في دعم أنشطة السلام في سائر أنحاء العالم. فبالعودة للماضي القريب وخلال الفترة من 2006 إلي 2017 خصص صندوق بناء السلام مبلغ 772 مليون دولار في نحو 41 دولة وفي الفترة من 2017 حتى 2019 قام الصندوق بتخصيص ما يصل إلي 531 مليون دولار لدعم السلام في 51 دولة ما يعني إن الصندوق قد ضاعف ميزانيته في الاستراتيجية الجديدة 2020-2024 وهو ما يؤكد الحاجة الضرورية لدعم السلام ومنع تفاقم النزاعات خلال المدي الزمني الجديد للاستراتيجية[8].
وخلال الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق يهدف إلى دعم أربع اتجاهات رئيسية:

أولا: دعم تنفيذ اتفاقيات السلام والحوار السياسي بين الأطراف المتصارعة في مناطق مختلفة

ثانيا: دعم تعزيز القدرات الوطنية لإتاحة التعايش والحل السلمي للنزاعات

ثالثا: دعم الجهود الوطنية في تقوية الاقتصاد وتحقيق مكاسب آنية للسكان بشكل عام

رابعا إنشاء أو إعادة إنشاء الخدمات الإدارية والتقنية الرئيسية لجهود السلام

2. الآلية الأوروبية للسلام:

في 22 مارس 2021 أطلق الاتحاد الأوربي الآلية الأوربية للسلام، وهي أداه مالية تغطي أنشطة الاتحاد الأوربي جميعها خارج حدود الاتحاد بطبيعة الحال، وهي بمثابة صندوق خارج الميزانية الأساسية للاتحاد، تبلغ قيمته حوالي 5 مليار يورو للفترة 2021-2027 ويرجع تمويل الصندوق تبرعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين[9].

وتعد الآلية الجديدة جزء من الإصلاحات التي يدخُلها على دعم أنشطة السلام فهي بديل لمرفق السلام الأفريقي[10] المنشئ في 2004، والذي أعلن الاتحاد الأوروبي تفكيكه مع نهاية عام 2020.[11] ومن خلال الآلية الجديدة سيكون الاتحاد الأوروبي قادرًا على تمويل التحالفات العسكرية في القارة الإفريقية وسترتفع قدرة الاتحاد الأوروبي على دعم الجيوش الوطنية بصورة مباشرة، وهو ما لم يكن متاحًا قبل ذلك في ظل القيود القانونية التي كانت يزخر بها صندوق أسيا والمحيط الهادئ. ومرفق السلام الأفريقي. وعلي الرغم من تفكيكه كان لمرفق السلام الأفريقي اسهامات هامة في تحقيق السلام في افريقيا. حيث ساهم في تمويل 16

[8] Secretary-General's Peacebuilding Fund. STRATEGIC PLAN 2017 – 2019, Page 4, https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/3_year_report_high_final_website.pdf
[9] EU sets up the European Peace Facility, EU neighbor's east, https://bit.ly/3Asd7jK
[10] هو صندوق مخصص لتعزيز الاستقرار والسلام في القارة - لتوفير 2.7 مليار يورو في الدعم المالي للاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأفريقية الأخرى
[11] Time to Reset African Union-European Union Relations, Crisis Group, 1 October 2017. https://bit.ly/3zlIvyE

بعثة للإشـراف على مراقبة وقف إطلاق النار في جنوب السـودان بالإضـافة إلى دعم انتقال سـلمي وديمقراطي في غامبيا ومكافحة الإرهاب في نيجيريا ومن خلال مواجهة جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشـاد. حيث غطت عمليات المرفق التمويلية نقل القوات ونفقات معيشة الجنود والبنية التحتية للاتصالات. لكن اشد ما واجه مرفق السلام الإفريقي ما يلي[12]:

- لا يمكن من خلاله دفع مرتبات الجنود أو الأسـلحة والذخيرة او المعدات اللوجسـتية المستخدمة في تدريب القوات؛
- 1.5 مليار من بين 2.7 مليار يورو تم انفاقهم من خلال المرفق، وجهوا فقط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛
- العقبات التي واجهتها المنظمات الافريقية التي تنشط في مجال بناء السلام والأمن حيث اشترط المرفق موافقة الاتحاد الافريقي لمنح التمويل لهذه المنظمات؛
- اسـتقطاع جزء كبير من المرفق لرواتب موظفي مفوضـية الاتحاد الافريقي والبينة التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولأنشطة أخري غير مرتبطة بشكل مباشر بدعم السلام ومنع النزاعات.

وعلي الرغم من العقبات التي وضـعها الاتحاد الإفريقي في طريق شـمول عمليات التمويل الخاصة بمرفق السلام الإفريقي، بما في ذلك العثرات التي قيدت منظمات المجتمع المدني في الحصـول على تمويل لتنفيذ الأنشـطة المرتبطة بتحقيق السـلام، فإن الآلية الأوروبية للسـلام تطمح إلى دعم التحالفات الدولية أو الإقليمية الأخرى، والتي يمكن أن تشـمل على سـبيل المثال فرقة العمل تاكوبا في منطقة السـاحل الأفريقي، وهي فرقة عمل عسـكرية أوروبية بقيادة فرنسا. بالإضافة إلى دعم عملية برخان، الساعية لمكافحة التمرد والإرهاب في منطقة الساحل، بالإضافة إلى دعم التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. وبالتالي، فإن الآلية الجديدة سـتتيح للاتحاد الأوروبي للمرة الأولى القدرة على تزويد الجيوش وقوات الأمن الأفريقية وغيرها من خارج الاتحاد الأوروبي بشـكل مباشـر بالمسـاعدة والمعدات العسـكرية لاسـيما المرتبطة بالدفاع، بما في ذلك المعدات اللوجسـتية الهامة والأسلحة والذخيرة[13].

3. الصندوق الابتكاري للسلام

[12] African Peace Facility – Annual Report 2018, European Commission, https://bit.ly/3hIxulo
[13] European Peace Facility - Investing in Peace and Security, 22 March 2021. https://bit.ly/3lzVyrJ

وهو صـندوق تابع للشـبكة العالمية لعمل المجتمع المدني "ايكان" وهي شـبكة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية[14]، ويركز الصـندوق على دعم الحلول المحلية وتعزيز قيادة المرأة في تحقيق السلام ومكافحة التطرف قدم الصندوق أكثر من 4 مليون دولار في الفترة من 2013 لعام 2020 لنحو 55 منظمة في 24 دولة لدعم أنشـطة السـلام وإنهاء الصـراعات في مناطق مختلفة من العالم منذ عام 2015. وتعد مرجعية الصـندوق قرار مجلس الأمن رقم 1325 لسـنة 2000 وهو القرار الأول من نوعه الذي يُقر بدور المرأة في تحقيق السـلام والأمن الدوليين[15].

دعم الصندوق أكثر من عشرة منظمات محلية حديثة النشأة في سوريا منذ عام 2019 وحتى اللحظة الراهنة، من أجل زيادة دور المرأة في عمليات بناء السلام والحد من التطرف والعنف، ومسـاعدة هذه المنظمات حديثة الخبرة إداريا وفنيا وماليا ً وحاول الصـندوق من خلال دعم منظمات أخري مثل مبادرون تقريب وجهات النظر بين القيادة السـياسـة في سـوريا وبين النساء المهمشات محليًا فقامت بترتيب لقاءات بين من مبعوث سوريا لدي الأمم المتحدة في جنيف وبين أثنين من قادة المجتمع المدني السـوري، بالإضـافة إلي المنظمات الدولية التي تركز علي حل النزاعات وبناء السـلام في سـوريا وسـاهم في تقريب وجهات النظر بين الحكومة السورية وبعض المنظمات والجمعيات الأهلية.

الأدوات التفاوضية للمنظمات الدولية والإقليمية كأداة لاستدامة السلام

مع تزايد حدة الصـراعات في العالم في الآونة الأخيرة، ظهر الجدل حول مدي فعالية المنظمات الدولية والإقليمية وأدواتها المختلفة في تحقيق واسـتدامة السـلام لاسـيما في مناطق النزاعات المتأججة، خاصـة في ضـوء تصـاعد الإخفاقات المتعددة لأدوار المنظمات الدولية والإقليمية على حد سـواء في الوصـول إلي حلول للأزمات والصـراعات والحروب في منطقة الشـرق الأوسـط، وهو ما يطرح أهمية لتقيم الأدوات التفاوضـية والحوارية التي استخدمتها تلك المؤسسات من أدوار للوساطة الحميدة وعقد لقاءات تشاورية مع كافة الأطراف لمحاولة تقريب وجهات النظر فضـلاً عن رعاية الاتفاقيات متعددة الأطراف التي قد تصل إلي نتيجة بناءه يمكن أن تساعد في وضع خطوات وخارطة طريقة لحل الأزمات بسبل ديمقراطية يعمقها حوار جاد للغاية يشـارك فيه كافة الأطراف، إذ يسـاعد هذا التقييم في وضـع فهم واضـح للآليات التي تتبناها المؤسـسـات الدولية والإقليمية لاحتواء الأزمات والحروب الأهلية، وذلك بهدف توجيها عبر المسـار الصـحيح من خلال تبنى الجزء الفعال بها

[14] الشبكة العالمية لعمل المجتمع المدني، على الرابط التالي: https://icanpeacework.org/wp-content/uploads/2019/01/ICAN_handout-Ar.pdf
[15] قرار مجلس الأمن 1325 في عشرين عاما، وجهات نظر السلام النسوي والمجتمع المدني، علي الرابط التالي: https://bit.ly/3EwLNTL

كنهج بالمستقبل لحل النزاعات في مقابل تعديل القصور بهدف الوصول لأفضل فعالية تضمن بناء واستدامة السلام وإسكات صوت البنادق.

وفى خضم ذلك تشير التجارب الدولية المختلفة إلي نجاح جهود الوساطة والحوار التي استخدمتها المنظمات الدولية في إسكات صوت البنادق طيف واسع من المناطق على مستوى العالم بل والوصول إلي طولة المفاوضات لحل الصراع بسبل ديمقراطية تعتمد على نهج سلمي يضمن إنهاء الصراع وبداية عمليات إعادة الإعمار، على صعيد أخر وبرغم النشاط الواضح للمنظمات الدولية في بعض المناطق الأخرى لمحاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة لحل الصراع عن طريق التفاوض أو الوساطاء إلا أنها أخفقت بشكل حاد في الوصول لنتائج ملموسة علي ارض الواقع، ليس هذا فحسب بل اضطرمت حدة الأزمة الإنسانية للمدنيين في ظل ارتفاع معدلات انتهاكات حقوق الإنسان على كافة الأصعدة، ويعزو ذلك إلي عدد من العوامل المتداخلة المتعلقة أما بطبيعة الصراع أو باختلال وظيفي وانحراف في أداء هذه المنظمات فضلاً عن رغبة الأطراف في الخروج من المعادلة الصفرية للصراع للتفاوض على عملية سياسية كبداية لجهود استدامة السلام.

وفى غمرة ذلك نجحت عمليات الوساطة والحوار التي تقودها المنظمات الدولية والإقليمية في ليبيا منذ بداية نزاعها المسلح عام 2011 وحتى ديسمبر 2020 في التخفيض من حدة الصراع والوصول إلى تفاهمات سياسية في بعض محطات الصراع على حين فشلت في محطات أخرى. ويمكن تقسيم هذه الجهود لثلاث مراحل أساسية

المرحلة الأولي: منذ بداية الصراع وحتى عام 2014 فشلت كافة الجهود في الوصول إلى عملية سياسية لاستدامة السلام[16]

المرحلة الثانية: ويمكن أن نقول إنها شهدت نجاح جهود المنظمات الدولية نسبيًا في تحقيق خطوات ثابتة لوقف أمد الصراع في الفترة من 2015 وحتى 2017 من خلال العديد من الاتفاقيات السياسية والمفاوضات الساعية إلى تقريب وجهات النظر[17]

المرحلة الثالثة: ويمكن تحددها في الفترة الزمنية من بداية 2019 حتي نهاية 2020، وقد شهدت في بداية مطلع عام 2019 انحراف لمسار السلام علي نحو كان ينذر بتصاعد تهديد إقليمي مع زيادة التدخلات الخارجية لدعم طرف على حساب طرفًا أخري في ظل فشل شبه تام للمنظمات الدولية لتحقيق خطوات ملموسة لإنهاء حالة الاحتقان بين الأطراف

[16]

[17] حوار مع مارتن كوبلر حول الوضع في ليبيا والتحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، أخبار الأمم المتحدة، فبراير 2019، https://bit.ly/395a7xy

المختلفة[18]، **إلا أن تدخل الاتحاد الأوروبي برعاية اتفاق سياسي بين جميع أطراف النزاع** في برلين 2020 كان البداية الحقيقية لنجاح جهود الوساطة والمفاوضات[19]، إلي أن صدق مجلس الأمن على نتائج المؤتمر في فبراير 2020 مما وضع ليبيا على الطريق الصحيح لإنهاء حالة العنف وحل النزاع بالطرق السلمية، خصوصًا بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ليبيا في 23 أكتوبر 2020 برعاية الأمم المتحدة[20]، فضلاً عن انتخاب عبد الحميد دبيبه رئيساً للوزراء في الفترة الانتقالية تمهيدًا لإجراء الانتخابات في ديسمبر من عام 2021[21].

وكان قد سبق بعض من هذه الجهود وفي ضوء محاولة الأمم المتحدة لإدامة السلام في ليبيا بإرسال مجموعة من المبعوثين الأمميين إلي ليبيا بغرض الوصول إلي تفاهمات سياسية بين جميع الأطراف قد تؤدي إلي حل النزاع بأساليب سلمية، ففي أبريل 2011 عينت وزير الخارجية الأردني الأسبق عبد الإله الخطيب مبعوثًا لها في ليبيا إلا أنه لم يستمر إلا أربعة أشهر فقط، حتي كُلف البريطاني إبان مارتن والذي استمر إلي أكتوبر 2012، عقبه الدكتور طارق متري والذي استمر حتى أغسطس 2014، واتسمت هذه الفترة بالتخبط الأممي في إدارة الملف الليبي نظرًا لكثرة التجاذبات السياسية التي كانت المنظمة الدولية ضحية لها، فعلى الرغم من إجراء الانتخابات التشريعية الليبية في 2014 كنتيجة لجهود متري للوساطة بين الأطراف المختلفة[22]، إلا أن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جاءت في غير صالح الفصائل المسلحة الموجودة في ليبيا وما ترتب علي ذلك من تأجيج الصراع وإطلاق العمليات العسكرية المختلفة بين الطرفين، والتي أودت في نهاية المطاف إلي فشل كافة جهود الحوار بين الأطراف المختلفة[23].

إلا أن الأمر تغير كثيرًا مع الإسباني برناردينو ليون في قيادة جهود الواسطة والحوار ما بين الأطراف المتعددة في ليبيا وذاك منذ أغسطس 2014 ونوفمبر 2015 إذ نجح بعد مفاوضات عسيرة مع كافة أطرف النزاع في الوصول إلي توقيع اتفاق سياسي في مدينة الصخيرات المغربية اعتبر بمثابة نقطة محورية لاستدامة العملية السياسية الليبية الحالية، رغمًا عن توقيع الاتفاق في عهد المبعوث الألماني مارتن كوبلر إلا أن ليون هو صاحب الفضل الأول لتوقيع الاتفاق، وأعقب هذا الاتفاق العديد من اللقاءات التفاوضية بين أطراف الصراع ولكن ما لبث أن تعطلت جهود الوساطة وعمليات التفاوض والحوار مع بداية العام 2019 إلي

---

[18] 2019 في ليبيا عام الانفجار فهل يكون 2020عام الحل؟، الاندبيندنت البريطانية ، ديسمبر 2019 ، https://bit.ly/2XdFV0Z

[19] خلاصات مؤتمر برلين، بعثة الأمم المتحدة الدائمة في ليبيا، يناير 2020، https://bit.ly/2XlHMAO

[20] طرفا النزاع الليبي يوقّعان على اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، قناة دي دبيلو الألمانية ، https://bit.ly/39jj4nb

[21] منتدى ليبيا انتخاب عبد الحميد محمد دبيبة رئيساً للوزراء لفترة انتقالية، النهار، فبراير 2021 ، https://bit.ly/3tLuHN2

[22] المبعوثون الأمميون إلى ليبيا ستة آخرهم سلامة، الشرق الأوسط، أغسطس 2019، https://bit.ly/3A9oiO1

[23] Libya faces chaos as top court rejects elected assembly. Reuters NOVEMBER 6, 2014. https://reut.rs/3hqaBTh

تدخل القوة الخارجية المختلفة بالأزمة مما قوض من قدرة كافة المؤسسات الدولية والإقليمية على حل النزاع الليبي.

ما لبث أن مثل تدخل الاتحاد الأوربي فضلاً عن جهود المبعوث الأممي إلي ليبيا غسان سلامة بارقة أمل نحو حل الأزمة الليبية تمثلت في التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء المعنية بالأزمة الليبية خلال مؤتمر برلين في يناير 2020 إضافة إلي إنهاء كافة التحركات العسكرية من قبل أطراف النزاع في ليبيا وخروج المرتزقة وكافة القوات الأجنبية، ناهيك عن الدعوة إلى تأسيس مجلس رئاسي وتشكيل حكومة موحدة وشاملة[24]، وكللت هذه الجهود بتوقيع ورعاية الأمم المتحدة على نتائج هذا المؤتمر[25]، لتكن اللبنة الثانية لحل الأزمة بعد اتفاق الصخيرات الذي عقد في العام 2015.

وفى أكتوبر 2020 وقع الأطراف الليبية على اتفاق لوقف إطلاق النار تمهيدًا لإقامة تسوية سياسية تتضمن انتخاب مؤسسات دولة قوية تعمل على استدامة وبناء السلام، يأتي هذا كنتيجة مباشرة لمساعي الأمم المتحدة الحميدة لإنهاء الصراع بعد أربع جولات من المفاوضات بدأت منذ فبراير 2020 [26]، وفى فبراير 2021 تكونت الحكومة الليبية الانتقالية لاستكمال إنهاء الصراعات بطرق سلمية وتوحيد جميع الأطراف السياسية في البلاد برئاسة عبد الحميد دبيبه[27]، وفى هذا الشأن أكدت الحكومة الليبية في مؤتمر برلين الثاني الذي انعقد في يونيو 2021 على أنها مستمرة بكل قوتها لتوجيه البلاد إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021، كما أنها أبدت القلق مع استمرار تواصل المرتزقة على أرضيها في ظل غياب كافة الجهود الدولية والإقليمية لإخراج القوات الأجنبية من ليبيا[28].

على صعيد أخر أخفقت جهود المنظمات الدولية والإقليمية بأدواتها التفاوضية إلي الوصول لحلول تفضي إلي وقف إطلاق النيران في النزاعات المسلحة أو حققت تقدم نسبي لم يرق إلي إطار كامل يمكن أن نبني عليه نهج كامل لاستدامة السلام، فعلى سبيل الذكر ورغمًا عن تواصل الاتحاد الإفريقي إلي قرارًا بوقف إطلاق النار في إقليم تيغراي في يونيو 2021 كنتيجة لجهوده[29]، وهو ما قد يحمي المدنيين من ويلات الصراع، إلا أن جبهة تحرير تيغراي وهي أحد أطراف الصراع اتهمت الاتحاد بالتحيز وعدم الحيادية في وساطتها مع الحكومة الإثيوبية، وهو ما يضع المدنيين على حافة الانهيار من جراء استمرار النزاع المسلح ما بين الطرفين

---

[24] خلاصات مؤتمر برلين، بعثة الأمم المتحدة الدائمة في ليبيا، مرجع سابق ذكره

[25] القرار 2510، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، (2020)، https://bit.ly/3AaXBs7

[26] الأمين العام: توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا خطوة أساسية نحو السلام والاستقرار، الأمم المتحدة، أكتوبر 2020، https://bit.ly/3lkICpx

[27] منتدى ليبيا انتخاب عبد الحميد محمد دبيبه رئيساً للوزراء لفترة انتقالية، مرجع سابق ذكره

[28] برلين 2 ما الجديد الذي قدمه مؤتمر ليبيا في ظل بقاء مقاتلين أجانب في البلاد؟ صحف عربية، بي بي سي عربية، يونيو 2021، https://bbc.in/3htOZWk

[29] الاتحاد الإفريقي يدعو لوقف كل الأعمال العدائية في إقليم تيغراي، تي آر تي الروسية، يونيو 2021، https://bit.ly/3nvic6U

في ظل ارتفاع الخسائر الإنسانية ومواجهة أكثر من 400 ألف شخص ظروفًا شبيهة بالمجاعة في تغيراي[30].

وعلى نحو مماثل وفى اليمن وبغض النظر عن نجاح جهود المنظمات الأممية في التواصل إلى اتفاقيات لوقف إطلاق النيران في العديد من المناسبات، إلا أن المسار السياسي للتفاوض حال دون الوصول لاتفاق سياسي يفضي الي سلام حقيقي في اليمن، فمنذ تفاقم الأزمة السياسية في مارس 2015 بعد تقويض جماعة الحوثين للمسار الديمقراطي في البلاد وأقصائهم لكافة الأطراف السياسية الأخرى عانت المنظمات الدولية والإقليمية في الوصول لحلول سلمية عبر الوسائل التفاوضية، فعلى الرغم من الدور الذي لعبه جمال بن عمر المبعوث الأممي الخاص باليمن في اتفاق نقل السلطة في نوفمبر 2011 ونجاحه في تحقيق الحوار الوطني الشامل في يناير 2014 الذي أسفر عن توقيع اتفاقية السلم والشراكة في سبتمبر 2014، إلا أن كل هذه الجهود ذهبت هباء منثورًا، بعد تدخل جماعة الحوثين والاستيلاء على السلطة في اليمن، وعلى الرغم من جهود المبعوث الدولي لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد الذي تلى بن عمر إلا أنه لم ينجح في لم شمل الأطراف السياسية وتوحيدها للاتفاق على مستقبل البلاد بعيد عن الصراعات المسلحة[31].

على كل حال عينت الأمم المتحدة مارتن غريفيث كمبعوث خاص للأمم المتحدة إلى اليمن في أواخر العام 2018 ومع نجاحه في إبرام اتفاق ستوكهولم الذي تضمن صفقة لإنهاء المعارك القتالية في الحديدة، وبيان تفاهم لخفض التصعيد في تعز، إلى جانب استحداث آلية لتبادل الأسرى، حاول غريفيث خلال فترة ولايته تحقيق أهداف الاتفاق إلا أنه أخفق في تحقيق جوانب كثيرة منه، إذ تصاعدت الأعمال القتالية في اليمن في أغسطس 2019 وحتي مع توقف حدة الاشتباكات موقتًا فقد شنت جماعة الحوثين هجمات على مواقع الحكومة المعترف بها دوليًا في مآرب في أوائل العام 2020 وسط انهيار شبه تام لكافة الجهود الدولية والإقليمية للمنظمات الدولية للحد من الأمر، كما اقتصر دور جامعة الدول العربية على مجرد إصدار بيانات الإدانة دون اتخاذ خطوات فعالة من شأنها أن تحد من وتيرة الصراع[32].

يأتي هذا في ظل فشل مساعي الاتحاد الأوروبي في الوساطة والحوار باليمن عبر اللقاءات التي يقوم به مسئوليه لتقريب وجهات النظر ما بين قادة الحوثيين ومسئولي الحكومة

[30] متمردو تيغراي يتهمون الاتحاد الأفريقي بـ الانحياز، الشرق الأوسط، أغسطس 2021، https://bit.ly/3hsn3C6
[31] محطات في الصراع اليمني: 2015-2018، أخبار الأمم المتحدة، ديسمبر 2018، https://bit.ly/3EazMTX
[32] وظيفة شاغرة مطلوب صانع سلام في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مايو 2021، https://bit.ly/3k6g3wl

اليمنية وذلك رغمًا عن دوره الرائد في رعاية اتفاق ستوكهولم عام 2018 [33]، وفى سياق متصل لاتزال الاشـــتباكات تتجدد بين مختلفة الأطراف في اليمن في ظل عدم نجاح الوســـائل التفاوضية التي تستخدمها المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق أهدافها، وهو ما يزيد من تفاقم المعاناة لدى المدنيين في ظل احتياج أكثر من 16.2 من المواطنين إلي المقومات الأساسية للبقاء قيد الحياة بصورة ملحه بعد تعرضهم لخطر انعدام الأمن الغذائي ناهيك عن وجود 2 مليون طفل بدون خدمات طبية وتعليمية[34]، الجدير بالذكر أن الشيء الوحيد الذي تم تحقيق مما تم الاتفاق عليه في اتفاق ستوكهولم هو تبادل 1081 معتقلاً وسجيناً ما بين أطراف النزاع[35].

وعلى نحو ما ذكر أعلاه يشـــير تقيم الأداء الخاص بنجاح المنظمات الدولية والإقليمية في دعم وتحقيق عمليات الوســـاطة والتفاوض والحوار والمســـاعي الحميدة فيما بين الأطراف المتنازعة إلي فشـــلها في فهم التعقيدات الداخلية في بعض الأحيان لاســـيما في الحالة اليمنية المتعلقة بتعنت جماعة الحوثيين وعرقلتها لكل مبادرات الحل الســـياســـي للأزمة اليمنية بما يقوض من عمل المنظمات الدولية وهو ما يتكرر في نزاعات أخرى، أو انحياز بعض المنظمات الإقليمية لطرف دون الأخر، فضلاً عن غياب الإجراءات الضرورية المتعلقة بالالتزام أطراف الحوار بالعمليات التفاوضـية واقتصـرها على نهج الشـجب والإدانة، ولهذا فنجاح المساعي التفاوضية يمكن في دمج جهود كافة المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق أهداف محددة بناء على أجندة وبنود واضـــحة، علاوة على تطبيق إجراءات أكثر صـــارمة ضـــد الأطراف التي ترفض الحل السياسي أو تسعى لتقويض عمليات بناء السلام وذلك استنادًا إلي القوانين والمواثيق الدولية والتي تضـــع عقوبات على الأطراف التي من شـــأنها تقويض الأمن والســـلم الدوليين، وعلى وجه الخصـــوص أحكام الفصـــل الســـابع من ميثاق الأمم المتحدة.

نماذج متناقضة لقدرة المنظمات الإقليمية على تحقيق السلام

ما يحدد قدرة منظمة على تحقيق السلام والمشاركة بفاعلية في الازمات التي تحيط بمناطق اهتمام كل منظمة على حدة هي قدرتها على التصـــرف دون مواربة او خجل بالإضـــافة إلى القدرات الأخرى المتمثلة في الدعم التي تتلاقه من الدول الكبرى وطبيعة القضـــايا التي تساهم في حلها لكن علي كل، في هذا القسم هناك نموذجين متناقضين لقدرة المنظمات

[33] دور الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة اليمنية عقب ٢٠١١، المركز الديمقراطي العربي، فبراير 2021 https://bit.ly/39b7j1H
[34] اليمن وسوريا من ينقذ المتضررين في مناطق الصراع من خطر المجاعة؟، بي بي سي، يوليو 2021، https://bbc.in/3ll9Mwl
[35] بيان صحافي مشترك لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الاجتماع الرابع للجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين، الأمم المتحدة، سبتمبر 2021، https://bit.ly/2YOywFD

الإقليمية علي حل المشـاكل التي تعترضـها والتي منوط بها ان تسـاهم في نهوها علي نحو غير عنيف ومستدام.

النموذج الأول الدور التي لعبته الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) كدورًا حاسـم في حل النزاعات والصـرعات المتفاقمة في إفريقيا، إذ تعد تجربة الإيكوس في حل النزاعات بغرب إفريقيا تجربة رائدة، إذ تمكنت المنظمة في حل الأزمة السياسية والأمنية في دولة غينيا بيسـاو في الفترة من 2012 إلي 2018 إذ نجحت بعثة المنظمة في العام 2012 في تأمين عملية انتقال سياسي سلمي إضافة إلي إصلاح القطاع الأمني، وذلك من خلال إقناعها لقادة الانقلاب العسـكري الذي وقع في العام 2012 بضـرورة نزع السـلاح واللجوء على حل سـياسـي، ناهيك عن نجاح آليات الواسـطة للمنظمة في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع بما سـاهم في حدوث تسـوية مرضـية لكافة الأطراف بتعين حكومة وحدة وطنية في العام 2016 من خلال اتفاق كوناكري، ليس هذا فحسـب بل دعمت المنظمة جهود الإصـلاح الديمقراطي للحكومة الجديدة فضـلاً عن مساعدتها على مكافحة الفساد وتنفيذ إصلاحات لتعزيز سـيادة القانون[36]، ليس هذا فحسـب بل أثبتت المنظمة قدرتها على حل النزاعات في ليبريا وسيراليون غامبيا ومالي[37].

أما **النموذج الثاني**، فهو جامعة الدول العربية وهي بمثابة مثالًا صارخًا للقصور الذي ينطلي على المنظمات الإقليمية في تحقيق السـلام، فعلي الرغم من الدور المنوط بها أن تؤديه لحماية الأمن العربي وتعزيز التعاون مع غير ها من الهيئات الدولية لكفالة السـلام والأمن وذلك بموجب المادة الثالثة من ميثاقها[38]، إلا أنها فشـلت بجدارة في تحقيق هذه المهام، فمع الهزات المتتالية التي تعرض لها الأمن العربي بعد ما سـمي بثورات الربيع العربي، لم يكن هناك إلا ثمة محاولات خجولة للغاية من قبل جامعة الدول العربية لكفالة الأمن والسلامة في الدول العربية التي تعرضت لخطر انهيار أنظمتها السياسية، فلم تتدخل لمنع اسـتدامة الصـراع في اليمن حتي اللحظة الراهنة ولم تقدم أي مبادرات ذي شـأن يمكن ان تجمع اطراف الصراع علي طاولة مفاوضات واحدة، أما عن الفشل في سوريا فحدث ولا حرج فكل المبادرات التي طرحتها الجامعة العربية قوبلت بالرفض. فالمبادرة التي قدمها وزراء الخارجية العرب في عام 2012 في إطار الجامعة العربية، والتي كان أحد أهم بنودها تشـكيل حكومة وحدة وطنية وتفويض صلاحيات الرئيس بشار الأسد إلي نائبة، لم تلقي آذان صاغية واعتبرت من جميع الأطراف مبادرة غير مرحب بها ولا بمن طرحها[39]. هذا الفشـل تلو الآخر

---

[36] دور منظمة الإيكوس في تسوية النزاعات في غرب إفريقيا دراسة في الآليات والإنجازات، مجلة مدارات سياسية، يونيو 2021، اللينك pdfيتم تحميل

[37] دول غرب إفريقيا وآلية احتواء الأزمات غامبيا نموذجاً، قراءات إفريقية، يناير 2017، https://bit.ly/2VPk92G

[38] ميثاق جامعة الدول العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المادة 3، على الرابط التالي:https://bit.ly/3zp2ahs

[39] دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي الفترة من يناير 2011 إلى 2018، ص 202، على الرابط التالي:https://bit.ly/3hMj9Ev

الذي حظيت به جامعة الدول العربية في إدارة أزمات الدول الأعضاء لها، جعل البعض يحنو لعقود مضت وأثيرت فيها قضية البحث في نظام عربي بديل لجامعة الدول العربية ليكون بمثل لم الشمل للدول العربية مرة أخري وقادرة على تجاوز نكبات أعضائها[40] ولم يكن اعتذار ست دول عربية في سبتمبر 2020 عن رئاسة جامعة الدول العربية إلا أكبر مثال علي المكانة التي وصلت لها الجامعة والتي تستدعي إعادة هيكلة حقيقية وشاملة تجعل الجامعة تقوم بالمهام المفترض أن تؤديها[41].

استخدام التدابير الصحية في استدامة السلام بمناطق النزاع

تشير الخبرات التاريخية المرتبطة بحل النزاعات المسلحة إلى أن القرارات والبرامج الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية والمبنية على اعتبارات متعلقة بالقضايا الصحية يمكن أن تلعب دورًا فعالاً في عمليات وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة فضلاً عن بناء وتعزيز السلام، وعلى هذا النحو، ساهم إدراك أطراف النزاعات على مستوى العالم أبان انتشار وباء كوفيد 19 لانهيار المنظومة الصحية ونقص الرعاية الطبية للمدنيين فضلاً عن تدمير البنية التحتية الطبية بفعل الصراعات في القبول بالنداء الذي أصدره الأمين العام لأمم المتحدة في مارس 2020 بضرورة وقف إطلاق النيران لمواجهة الوباء، إذ وافقت العديد من الدول والحركات المسلحة على وقف إطلاق النيران في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وليبيا وميانمار والفلبين وجنوب السودان والسودان وسوريا وأوكرانيا واليمن، فعلى الرغم من أن كثيرًا من خطوات المساعي الحميدة فشلت في تحقيق وقف إطلاق النيران إلا أن ظروف انتشار كوفيد 19 وإدراك الدول للمخاطر الصحية ساهم في تعزيز الاستجابة نحو القبول بالسلام [42]، فالخدمات الصحية هنا قد تكون بادرة أمل نحو تسهيل الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف لإنهاء أمد الصراع، كما يمكن للمبادرات الصحية أن تقلل بشكل فعال من مستويات الاعتلال والوفيات في خضم الحروب وتعزز منع النزاعات وتقوي عملية المصالحة بعد الحرب[43].

وفى هذا السياق أطلقت **منظمة الصحة العالمية** مبادرة للصحة والسلام لتطوير طرق مبتكرة لمعالجة النزاع وتعزيز بناء السلام واستخدام الرعاية الصحية لمعالجة بعض الأسباب الكامنة خلف النزاعات المسلحة وتنامي العنف والإرهاب، تأتي هذه المبادرة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء

---

[40] الجامعة العربية.. وأزمة البحث عن بديل، الشروق، 11 يوليو 2010، على الرابط التالي: https://bit.ly/2Xp0abD
[41] ست دول تعتذر عن قيادتها.. جامعة العرب بلا رئيس، الجزيرة، 8 أكتوبر 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3kpJk5E
[42] لإسكات الأسلحة يجب أن نرفع أصوات السلام، الأمم المتحدة، مارس 2020، https://bit.ly/3lqkulr
[43] HEALTH AS A POTENTIAL CONTRIBUTION TO PEACE. World Health Organization. https://bit.ly/3A5aAeW

السلام ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية الأخرى[44]، وخير مثال على ذلك نجاح منظمة الصحة العالمية في الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية النفسية للشباب المتأثرين بالنزاع في الصومال من خلال تقديم الدورات التدريبية المختلفة المتعلقة بخدمات الصحة العقلية والاجتماعية وهو ما قد يسهم في الحد من آثار النزاع المسلح في المستقبل عليهم عبر معرفة كيفية التعامل مع النتائج السلبية الناتجة عنه[45].

وفي هذا الإطار، حققت منظمة الصحة العالمية مكاسب لعلميات السلام ووقف إطلاق النيران من خلال التدخلات الصحية، مثل التفاوض على وقف الأعمال العدائية لإجراء حملات التطعيم للأمراض المعدية، ناهيك عن دعم الوساطة الصحية عندما لا تستطيع الجهات الفاعلة تحقيق المرجو منها فيما يخص الوساطة السياسية[46]، وخير مثال على ذلك النجاح الذي حققت منظمة الصحة العالمية في محافظة دير الزور السورية بتقديم لقاح فيروس شلل الأطفال عند انتشار المرض بين الأطفال السوريين ونظمت حملات تلقيح جماعية ضد المرض استفاد منها 2.6 مليون طفل وذلك بالتعاون مع أطراف النزاع المختلفة وذاك في الفترة من بداية 2017 إلي أواخر العام 2018، وهو نهج يثبت نجاح تقديم المساعدات الطبية والرعاية الصحية من خلال المنظمات الدولية في الحد من النزاعات واستدامة وقف إطلاق النيران حتى ولو بشكل موقت[47].

وعلى الرغم من أن الخدمات الصحية تعتبر كأحد أهم الأدوات التي تعزز من استدامة السلام وعمليات وقف إطلاق النيران، إلا أنها ترتبط بسياقات محددة كانتشار الأمراض والأوبئة التي تطالب التدخل لوقف النزاع، حتى في هذا الشأن فإن عدم الإدراك الكافي لها كأداة لا يدعم استخدمها ، لاسيما في ظل نقص جهود المؤسسات الدولية في هذا الصدد وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، إذ يتطلب أن تقوم بمزيد من الجهود لاستغلال تقديم الرعاية الصحية في تدعيم السلام، على وجه الخصوص في مناطق النزاع في افريقيا أو في اليمن الذي يعاني من انتشار للأمراض والأوبئة الخطيرة. لكن علي الرغم من إمكانية استخدام التدابير الصحية كأداة لنشر السلام ومنع نشوب النزاعات فإنها تبقي تدابير هشة غير مبنية علي أسس قوية، فالحوثيين وبعد أن قبلوا بوقف إطلاق النار بناءً علي دعوة الأمين العام للأمم المتحدة التي تزامنت مع تفشي وباء كورونا سرعان مع انقلبوا علي هذا القبول، والأكثر من ذلك إنهم كثفوا من هجماتهم علي المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليًا، وهو ما يمكن فهمه في سياق إن التدابير الصحية مثلما يمكن تكون سببًا في إرساء سلام

[44] WHO Health and Peace Initiative. World Health Organization. https://bit.ly/3loQ7LR
[45] Who health peace-initiative. World Health Organization. https://bit.ly/2XfLtrg
[46] Building peace in fragile and conflict settings through health. World Health Organization. https://bit.ly/397cCiK
[47] 8 ways WHO supports health in Syria. World Health Organization. https://bit.ly/391gdPw

مؤقت، يمكن استخدام هذه التدابير أيضا في تحقيق اهدف تتعارض وحالة الطوارئ العالمية التي تترافق مع انتشار الأوبئة أو الكوارث الطبيعية[48]

التحديات التي تواجه المنظمات الدولية من أجل تحقيق السلام

علي الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية لبناء السلام في المناطق المأهولة بالصراعات لكن في الغالب تشوب هذه الجهود طيف واسع من العقبات الهيكلية التي تفضي إلى الحيلولة دون تحقيق سلام شامل ومستدام ومن بين أهم التحديات التي تواجه المنظمات الآتي:

أولا: نقص الموارد المالية

تواجه المنظمات الدولية خطر حقيقي يهدد إمكانية قيامها بأي مهام موكلة اليها، فالأمم المتحدة على سبيل المثال تواجه أخطر أزمة تمويل منذ نشأتها فبداية من أكتوبر 2019 شرعت المنظمة الدولية في تنفيذ خطة تقشف هي الأكبر في تاريخها، وبلغ مستوي العجز في ميزانيتها 711 مليون دولار من أصل 2.85 مليار دولار إجمالي الموازنة الكلية للمنظمة، كنتيجة لعدم سداد نحو 51 دولة المستحقات المفروضة عليها، من بينهم دولتين من كبار الممولين للمنظمة الدولية وهما الولايات المتحدة والبرازيل. وفي أبريل 2020، ناشدت الأمم المتحدة الدول الأعضاء الإسراع بسداد مستحقاتها في ميزانية المنظمة لمواجهة عجز نقدي تعانيه المنظمة والضغوط المالية المتفاقمة لاسيما مع اشتداد تفشي وباء كورونا[49]. جامعة الدول العربية مثال أخر حي على عجز الموارد المالية للمنظمات الإقليمية وهو عجز تعانيه المنظمة منذ أمد بعيد، ووفقا لأحمد أبو الغيط الأمين العام للمنظمة والذي صرح في 24 ديسمبر 2020 بإن هناك عجز يصل إلى 60% في الميزانية السنوية لجامعة الدول العربية، بسبب عدم سداد الدول الأعضاء في المنظمة للمستحقات المفروضة عليها[50].

ثانيا: التحيز وعدم الموضوعية

يشكل التحيز وعدم الحيادية عقبة أساسية في الوصول إلي سلام مستدام وحل نهائي للنزاعات المسلحة أو التوترات بين الدول، إذ قد ينحاز موظفي أحد المنظمات الإقليمية أو الدولية إلى طرف دون الطرف الأخر وذلك لأسباب لها علاقة بتفشي الفساد أو لاعتبارات

---

[48] هدنة التحالف والخروقات الحوثية.. بين الالتزام الإنساني وحق الدفاع عن النفس، المشهد العربي، 16 أبريل 2020، علي الرابط التالي: https://bit.ly/2VUwrHh

[49] بعد حديث أمير قطر.. ما مشاكل الأمم المتحدة بعد 75 عاماً لتأسيسها؟، الخليج أونلاين، 22 سبتمبر 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3hP2qjU

[50] أبو الغيط: العرب لم يسددوا إلا 40 % من ميزانية جامعة الدول العربية، اليوم السابع 24 ديسمبر 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3zrxk7I

إيديولوجية وغير ذلك من أسباب، وخير مثال على ذلك اتهام الاتحاد الإفريقي بالتحيز والانحياز لصالح الحكومة الأثيوبية وذلك في الصراع على إقليم تغيراي. كما اتضح التنسيق بين الحكومة الإثيوبية وبين منظمة الاتحاد الإفريقي في أزمة سد النهضة عندما سربت المنظمة والتي يقع مقرها في العاصمة الإثيوبية خبرًا مفاده حق مصر في مثلث حلايب وشالتين وعلى الرغم من إن هذا حق مصري أصيل إلا ان خروج هذا الخبر في خضم التوافق المصري السوداني علي موقف موحد تجاه سد النهضة فُسر بإنه لهدم التوافق بين مصر والسودان بخصوص سد النهضة ولثني السودان على اتخاذ موقف موحد مع مصر في هذه القضية وهو ما يعد تحيًزا يستدعي التحقيق بشفافية وإعلان نتائجه ومساءلة المتسبب فيه[51].

ثالثا: عدم نفاذ القرارات المنبثقة عن المنظمات الدولية

ما يقوض من عمل المنظمات الدولية والإقليمية هو عدم وجود آلية مُلزمة إلا في حالات قليلة تفرض على الدول لتنفيذ القرارات الصادرة عنها، على سبيل المثال، لم تمتثل تركيا لكافة قرارات مجلس الأمن بخصوص الأزمة الليبية ولاسيما القرار رقم 1973 لعام 2011، والقرار رقم 1970 التي صدر عن مجلس الأمن في نفس العام والخاص بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا[52]. وذلك عندما بدأ السلاح في التدفق على الميلشيات التابعة لحكومة الوفاق الوطني السابقة في ليبيا وهو ما أعلنه صراحة مندوب فرنسا في مجلس الأمن فرانسو ديلاتر والذي أوضح إن البحرية التركية نقلت أسلحة إلى ليبيا في انتهاك لقرار مجلس الامن آنف الذكر[53]. في سياق مشابه فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية رفضت تنفيذ كافة القرارات الخاصة بإيقاف الاستيطان في الضفة الغربية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة لاسيما القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والأخرى التي اتخذها الاتحاد الأوربي بالإجماع.

رابعا: عدم وجود آليات ملزمة

يمثل عدم وجود آليات قانونية ملزمة إبان عمليات الحوار والوساطة التي تحدث أثناء وما بعد النزاعات أحد اهم الأسباب التي تعجل من فشل المفاوضات، وهي مسألة ينجم عنها تعنت بعض الأطراف المتصارعة في الوصول إلى حل سياسي، وخير مثال على ذلك تهرب جماعة الحوثين في اليمن من عمليات التفاوض السياسي والحوار بل وتصعيدها من أعمالها الانتقامية في أحيان كثيرة، دون أي وجود آليات قانونية محددة لفرض عقوبات عليها على غرار

---

[51] لاعتباره حلايب وشلتين أرضا مصرية... السودان يهاجم الاتحاد الأفريقي، سبوتنيك عربية، 18 فبراير 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/39ozgDi

[52] القرار رقم 1970، لعام 2011، مجلس الأمن، على الرابط التالي: https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution_1970_cle0cf122.pdf

[53] ليبيا بمجلس الأمن.. تنديد بتركيا ودعم لإعلان القاهرة، العين الإخبارية، 8 يوليو 2020، على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/libya-security-council-condemn-turkey

الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمم المتحدة والذي يلزم مجلس الأمن باتخاذ تدابير من شأنها الإخلال بالأمن والسلم الدوليين[54].

خامسا: التعامل مع النخبة كبديل للمواطنين

من بين أهم التحديات التي تواجه المنظمات الدولية والإقليمية في سعيها لتحقيق السلام، هو النهج الخاص بالتعامل مع النخبة الحاكمة وعدم النزول لأرض الواقع لمعرفة المطالب الحقيقة للمواطنين، وهو ما يعني تجاهل المجتمعات المحلية، والحل الأمثل لتجاوز هذه العقبة هو اتباع حوار شامل بين جميع الأطراف واشراك المجتمعات المحلية في الحوارات البناءة والساعية إلى النظر في مستقبل الدولة التي تشهد صراعات. وحاولت الأمم المتحدة التغلب على هذه التحدي باستخدام الأدوات التكنولوجية المتطورة. ففي ليبيا على سبيل المثال عملت الأمم المتحدة من خلال ما يعرف بـــ " منصة بناء السلام" في أكتوبر 2020 للوصول إلى ضرورة وقف إطلاق النار بين الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر والمدعوم من البرلمان في شرق ليبيا وبين حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج، وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة[55] وهو ما تم التوافق عليه مؤخراً في ملتقي الحوار الليبي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، والتي رعته الأمم المتحدة، وهو ما أفضى في النهاية إلى تشكيل حكومة وطنية مؤقتة في ليبيا بقيادة عبد الحميد الدبيبة ومجلس رئاسي مكون من ثلاثة أعضاء يرأسهم محمد المنفي[56].

هذه الحكومة الليبية لم تأت نتيجة جهود عشوائية لكن الأمم المتحدة دفعت في هذه الاتجاه بعد أن تأكد لها من خلال آراء المواطنين الليبيين التي استطلعت آراءهم من خلال التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي إن الحل الأمثل لليبيا هو تشكيل حكومة من شخصيات ذوي توجه مستقل، يليها إجراء انتخابات رئاسية. حيث نشرت منصة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة رابط إليكتروني، لاستطلاع آراء الليبيين حول "مقترح تشكيل حكومة وطنية مؤقتة" ومن خلال هذا الرابط تراءى للأمم المتحدة موافقة طيف واسع ممن تلقوا هذا الرابط في طرابلس وبنغازي على هذا المقترح، ومن ثم شاركت الأمم المتحدة من خلال الرئيسة السابقة للبعثة الأممية للدعم في ليبيا " ستيفاني ويليامز" هذه النتائج مع القادة والسياسيين في ليبيا الذين مثلوا أطراف النزاع في مفاوضات جنيف، هذه المفاوضات التي خُلصت في النهاية إلى تشكيل حكومة وطنية مؤقتة كما سبق وذكرنا[57]. ويعد استخدام هذه

---

[54] الحوثيون ينسحبون من مفاوضات السلام في اللحظات الأخيرة، اليوم السابع، 18 أبريل 2016، على الرابط التالي:https://bit.ly/3tUeTaF

[55] الذكاء الاصطناعي لتحقيق السلام في مناطق النزاعات.. توجه جديد للأمم المتحدة، التلفزيون العربي، 25 ابريل 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3uSafty

[56] «المصري اليوم» ترصد كيف تطورت الأزمة الليبية (1-2).. كواليس الصراع الدولي المحلى الذي مزق البلد الساحلي (ملف)، المصري اليوم، 19 فبراير 2021، على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2263258

[57] The United Nations is turning to artificial intelligence in search for peace in war zones, The Washington Post, 23 April 2021, Available at the following link: https://wapo.st/33N4bqi

التقنيات مثال حي على إمكانية الوصـــول بســـهولة للمجتمعات المحلية واشـــراكها في القرارات الحيوية التي تحدد مصيرهم.

سادسا: عدم الثقة بقدرات المجتمع المدني

ما برح بعض من المنظمات الدولية والإقليمية ووكالات التنمية في العالم ليســـت واثقة تماما بقدرة منظمات المجتمع المدني في الشـراكة لتحقيق السـلام، يتضـح ذلك من خلال العقبات التي تضـعها بعض المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي امام مؤسـسـات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية للحصـــول علي دعم مالي لأنشـــطة السلام، خاصة إن كانت هذه المنظمات تقودها شخصيات نسائية او يشمل ميدان عملها الرئيس الاهتمام بالمرأة، حيث تزعم تلك المنظمات أنه لا يوجد مؤشـــر كاف لفعالية منظمات المجتمع المدني التي تقودها شخصيات نسائية في دعم أنشطة السلام.

التوصيات:

- ضـرورة إعادة النظر إصـلاح مجلس الأمن الذي يحول دون حل طيف واسـع من القضـايا والنزاعات بما في ذلك منح المناطق الجغرافية غير الممثلة مقاعد دائمة فيما يخص حق النقض الفيتو.
- ضـــرورة اشـــراك المجتمع المدني وجميع أصـــحاب المصـــلحة بما في ذلك المنظمات النسـائية في المفاوضـات والأنشـطة الداعية إلى تحقيق سـلام شـامل ومسـتدام في مختلف المناطق
- ضـــرورة إجراء المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيقات داخلية شـــفافة ودورية من اجل القضاء على أي نوع من أنواع الفساد والتحيز وعدم الموضوعية داخلها.
- ضرورة زيادة التمويل المخصص لأنشطة السلام المستدام وإشراك الشباب ومنظمات المجتمع المدني في كافة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف
- التوسـع في اسـتخدام الأدوات التنقية المتطورة للوصـول للمجتمعات المحلية ومعرفة مشاكلهم الحقيقية والتي قد تجنب الدول الانزلاق إلى رحى النزاعات والحروب
- تخصـيص جزء من التمويل الخاص بأنشـطة السـلام لمراحل ما بعد النزاع، فقد يسـاهم ذلك في عدم معاودة الصراع مرة أخري بين الأطراف المختلفة
- ضـــرورة دفع كافة الدول الأعضـــاء في المنظمات الدولية والإقليمية المســـتحقات المفروضة عليها وعدم التأخر عن سدادها بما يضمن عدم وجود عجز في الميزانية الخاص بهذه المنظمات.